

بيان

الماعتقال التعسفي يطال المواطن السوري

حسن شيخ احمد

علمت لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية، ووفقا لمصادر حقوقية سورية، انه ومنذ حوالي الأسبوع، تم اعتقال السيد حسن شيخ أحمد بن إبراهيم، من قبل إحدى الجهات الأمنية في محافظة حلب في شمال سورية. ويعتقد أن اعتقاله جاء على خلفية اهتمامه بالشأن العام. ولما يزال حتى لحظة كتابة هذا البيان رهن الماعتقال التعسفي.

والسيد حسن شيخ احمد، هو من أهالي قرية سرسحور - منطقة عين العرب التابعة لمحافظة حلب، ومقيم في مدينة حلب. إننا في لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا، ندين اعتقال السيد حسن شيخ احمد، ونبدي قلقنا البالغ على مصيره كما نبدي قلقنا من إصرار الأجهزة الأمنية على مسار الماعتقال التعسفي خارج القانون وملاحقة المثقفين والكتاب والمعارضين، الذي يشكل انتهاكا صارخا للحريات الأساسية التي يكفلها الدستور السوري، وذلك عملا بحالة الطوارئ والأحكام العرفية المعلنة في البلاد، وإن اللجان ترى في استمرار اعتقاله، واحتجازه بمعزل عن العالم الخارجي لفترة طويلة، يشكلان انتهاكا للالتزامات سوريا بمقتضى تصديقها على الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وبشكل خاص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه بتاريخ 1241969 ودخل حيز النفاذ بتاريخ 2331976، وتحديدا المواد 7 و 9 و 14 و 19 و 21 و 22. كما ذكر السلطات السورية أن هذه الإجراءات تصطدم أيضا بتوصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بدورتها الرابعة والثمانين، تموز 2005، وتحديد الفقرة السادسة بشأن عدم التقيد بأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أثناء حالة الطوارئ (المادة 4) وبكفالة هذه الحقوق ومن بينها المواد 9 و 14 و 19 و 22. كما تصطدم مع توصيات لجنة مناهضة التعذيب بدورتها 44 مايو 2010 وتحديدا الفقرة 10 المتعلقة بدواعي القلق باستمرار العمل بحالة الطوارئ التي سمحت بتعليق الحقوق والحريات الأساسية، كما ذكر السلطات السورية بتوصيات اللجنة ذاتها المتعلقة بالضمانات القانونية الأساسية للمحتجزين الفقرة 9، التي تؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لضمان أن يمنح المحتجز جميع الضمانات القانونية الأساسية منذ بداية احتجاجه، بما في ذلك الحق في الوصول الفوري إلى محام وفحص طبي مستقل، إعلام ذويه، وأن يكون على علم بحقوقه في وقت الاحتجاز، بما في ذلك التهم الموجهة إليهم، والممثل أمام قاض في غضون فترة زمنية وفقا لمعايير الدولية.

وإننا في (ل د ح) نطالب الحكومة السورية بالإفراج عن المواطن حسن شيخ أحمد ما لم توجه إليه تهمة جنائية معترف بها ويقدم على وجه السرعة لمحاكمة تتوفر فيها معايير المحاكمة العادلة. وكذلك الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي.

ووقف الاعتقال التعسفي وذلك عبر إلغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية غير الدستورية ، وكذلك العمل على تنفيذ التوصيات المقررة ضمن الهيئات التابعة لمعاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ، والموفاء بالتزاماتها الدولية بموجب تصديقها على المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

دمشق 1272010

لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا

مكتب الأمانة